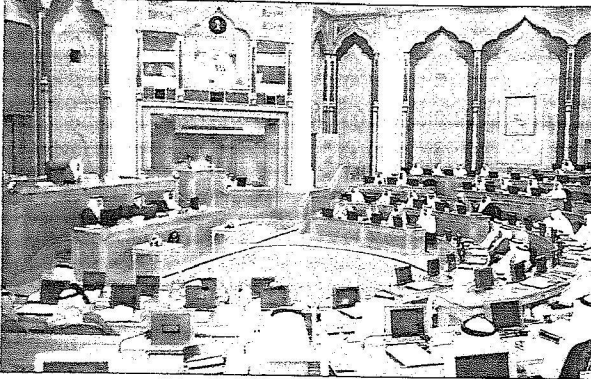


آل الشيخ هنا القيادة بالعيد ونوّه بالذكرى الـ 80 لليوم الوطني
الشورى يوافق على إعادة
الوضع التنظيمي لهيئة الرقابة والتحقيق



جانب من اجتماع الشورى

الجزيرة - الرياض

رفع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والأربعين التي عقدها أمس برئاسة معالي رئيس مجلس الشيوخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ التهاني والتبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظهم الله - والأسرة المالكة والشعب السعودي الكريم والأختين العربية والإسلامية، وذلك بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك لهذا العام 1431 هجرية.

كما نوه معاليه في كلمة استهل بها أعمال المجلس بعد إجازة عيد الفطر المبارك باليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في ذكره الثمانين التي تصادف يوم الخميس المقبل الرابع عشر من شهر شوال الجاري الموافق الثالث والعشرين من شهر سبتمبر 2010م.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى «في مثل هذا اليوم من كل عام لا بد لإنسان هذه البلاد أن يتوقف مع التاريخ ليستذكر الكفاح البطولي والجهود الكبيرة التي بذلها الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - ورجاله المخلصون لتوحيد أجزاء هذا الوطن الغالي وتثبيت

أركانه على كلمة التوحيد دستوره كتاب الله الكريم، وليستهم أنباؤنا العرب والدروس من تلك الملحمة البطولية، في الحفاظ على أمن وطنهم وحمايتهم، والذود عنه بالغالي والنفيس، والعمل على تنميته في مختلف المجالات وفق الخطط التي رسمتها الدولة - رعاهما الله - مزيد من الرخاء والازدهار للمجتمع السعودي في وطن يرغل بمزيد من الأمن والاستقرار».

وأوضح معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي في تصريح عقب الجلسة أن المجلس نظر بعد ذلك في عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، حيث صوت المجلس بالأغلبية بالموافقة على تقرير لجنة الشؤون

الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع (بروتوكول) بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية فينتسم الاشتراكية للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن، والذي سبق للمجلس مناقشته والاستماع إلى وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء حول التقرير من ملحوظات.

واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وأرأهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1428-1429 هـ وقد وافق المجلس بالأغلبية على إعادة النظر في الوضع التنظيمي لهيئة الرقابة والتحقيق ورسالتها وأهدافها وفقاً لما جاء في المادة الثماني من النظام الأساسي للحكم بحيث تكون هي الهيئة الحكومية المركزية المسؤولة عن الرقابة على الأداء الحكومي وضمان سلامته وجودته، وزيادة عدد فروع الهيئة في مناطق المملكة المختلفة.

واستمع المجلس إلى التقرير المقدم من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن طلب الموافقة على قانون (نظام) الببؤر والتقايو والشتلات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقوبات مخالفات النظام. وبعد المناقشات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه الملحوظات

التي أبداه الأعضاء في مداخلتهم على التقرير وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله.

وأبان معالي الدكتور الغامدي أن المجلس استمع إلى تقرير من لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للتقاعد للعامين الماليين 1428-1429 هـ -1428-1429 هـ مشيراً إلى أن اللجنة قد أوضحت في تقريرها أنها تقدمت بأستئنتها واستفساراتها للمؤسسة وتلقت إجابات مكتوبة بشأن أعمال المؤسسة وجهودها، كما استضافت اللجنة عدداً من مسؤولي المؤسسة لمزيد من الإيضاح.

وتناولت مناقشات المجلس مختلف أوجه أنشطته المؤسسة التي تسعى إلى تأمين مورد مالي للمتعاقدين من موظفي الدولة والسبل الكفيلة لتغطية الموارد المالية للمؤسسة سعياً إلى تحقيق التوازن المالي بين موارد المؤسسة والإيرادات، والنظر في تفعيل قنوات التواصل بين المتقاعدين وفئات المجتمع في مختلف نشاطاته بما يحقق الفائدة المشتركة لمتعاقبي المؤسسة والمجتمع.

وفي نهاية المناقشات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات على التقرير وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله تعالى.